Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

02 Janvier 2012
01 يناير 2012

المساء
ALMASSAE

عائلات معتقلي السلفية الجهادية تحتج مع بداية العام الجديد

الرباط
سناء الزوين

تستقبل عائلات معتقلي ما يسمى بـ«السلفية الجهادية» السنة الميلادية الجديدة على وقع الاحتجاجات والوقفات، حيث قررت اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين تنظيم ثلاث وقفات احتجاجية غدا الثلاثاء أمام كل المؤسسات التي يمكن التدخل في ملف هؤلاء المعتقلين تضامنا مع معتقلي سجن تولال 2، الذين دخلوا في إضراب عن الطعام منذ 22 دجنبر المنصرم. وفي هذا الصدد قالت حسنا مساعد إن «المعتقلين يعيشون وضعية مزرية، لذلك قررنا تنظيم هذه الوقفات بعد انسداد الأفق في وجهنا ووجه المعتقلين». وأضافت «سنواصل خطنا النضالي إلى حين تنفيذ اتفاق 25 مارس وإطلاق سراح المعتقلين». وقالت مساعد إن «اللجنة المشتركة تطالب بإطلاق سراح المعتقلين ظلما وعدوانا. أما من ثبت تورطهم بالأدلة وليس المحاضر المفبركة فتطالب اللجنة بمحاكمتهم محاكمة عادلة مع تمتيعهم بكامل حقوقهم كسجناء».

وستفتح اللجنة وقفاتها الاحتجاجية بتنظيم وقفة أمام مندوبية إدارة السجون وإعادة الإدماج من الساعة الحادية عشرة صباحا إلى الساعة الواحدة بعد الزوال. وبعد هذه الوقفة أمام مندوبية عبد الحفيظ بنهاشم ستتجه أسر وعائلات المعتقلين إلى مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتنظيم الوقفة الثانية، التي ستنطلق من الساعة الواحدة والنصف بعد الزوال. أما الوقفة الثالثة فستكون أمام وزارة العدل، التي من المنتظر أن يرأسها مصطفى الرميد، القيادي الإسلامي، الذي عرف عنه دفاعه عن الإسلاميين أمام محاكم المملكة، لمدة ساعة من الزمن.

وقالت حسنا مساعد، زوجة أحد المعتقلين، إن اختيار الوقفة أمام هذه الأماكن الثلاثة لم يكن اعتباطيا لأن هذه الأطراف الثلاثة شاركت في اتفاق 25 مارس القاضي بإطلاق معتقلي السلفية الجهادية على دفعات وفي آجال معقولة. وأضافت مساعد، عن اللجنة المشتركة للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، بأن هذا الاتفاق كان فيه اعترافا ضمنيا بمظلومية المعتقلين، مشيرة إلى أن الاتفاق كان يقضي بتمتيع المعتقلين بجميع حقوقهم قبل مغادرتهم سجون المملكة، لكنهم يعيشون وضعية من الإذلال والخروقات الحقوقية منذ أحداث 16 و17 ماي الأخير.

وحملت مساعد في تصريحات لـ «المساء» مسؤولية استمرار اعتقال معتقلي السلفية الجهادية لحكومة بنكيران، وقالت إن كانت الحكومة وفية لشعاراتها ستنصف المعتقلين وستبذل جهدها من أجل إطلاق سراحهم. وأضافت أن «حكومة بنكيران ستوضع أمام مسؤوليتها التاريخية، فالجمعيات الحقوقية أقرت بأن حوالي 90 في المائة من المعتقلين مظلومون».

Revue de Presse du Cons

LE MATiN.ma

Une délégation mauritanienne salue l'expérience marocaine

Une délégation mauritanienne s'occupant de la question des droits de l'Homme a salué, lors d'une récente visite à Rabat, la riche expérience du Maroc en matière de médiation et de promotion de la culture des droits de l'Homme. Conduite par Bamariam Koita, la délégation, qui a visité l'institution du Médiateur, s'est informée des récentes réformes engagées par le Maroc sur les plans constitutionnel, institutionnel et administratif, indique un communiqué de l'Institution du Médiateur. A cette occasion, le président de cette institution, Abdelaziz Benzakour, a donné un aperçu sur le contexte historique de la création de cette institution, ses caractéristiques, ses attributions, son organisation et ses moyens d'intervention. Il a également mis en exergue les facteurs d'efficience dont ces moyens sont dotés afin de permettre à cette structure de mieux exercer sa mission.L'accent a été également mis sur les relations de coopération et de partenariat établies entre l'Institution du Médiateur et les institutions nationales de la bonne gouvernance et des droits de l'Homme, ainsi qu'avec les institutions homologues sur le plan international, notamment dans le cadre des activités organisées par l'Association des ombudsmans de la Méditerranée (AOM) et l'Association des ombudsmans et médiateurs de la francophonie.

Revue de Presse de l'Homme

القلم

وفد موريتاني يصف التجربة المغربية في مجال الوساطة بـ «الغنية والمحفزة»

وصف وفد موريتاني، خلال زيارة قام بها أخيرا لمؤسسة الوسيط بالرباط، التجربة المغربية في مجال الوساطة بـ«الغنية والمحفزة».

وأفاد بلاغ لمؤسسة الوسيط أن الوفد الموريتاني الذي يعمل في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها، أعرب، خلال استقباله من طرف رئيس مؤسسة الوسيط، السيد عبد العزيز بنزاكور، عن إعجابه بالإنجازات الكبيرة التي حققها المغرب في مجال الوساطة والنهوض بثقافة حقوق الانسان.

وبهذه المناسبة، أطلع السيد عبد العزيز بنزاكور الوفد الموريتاني الذي يقوده السيد باماريام كويطا، رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بموريتانيا، على دور وخصائص مؤسسة الوسيط.

كما قدم رئيس مؤسسة الوسيط لأعضاء الوفد لمحة عن السياق التاريخي لإحداث هذه المؤسسة وخصائصها وتنظيمها فضلا عن وسائل تدخلها.

وأبرز السيد بنزاكور أيضا حوامل الفعالية التي تعززت بها هذه الوسائل، بهدف تمكين المؤسسة من القيام بمهمتها بشكل أفضل، مشيرا إلى علاقات التعاون والشراكة القائمة بينها وبين المؤسسات الوطنية للحكامة الجيدة ولحقوق الانسان، وكذا تلك التي تجمعها بالمؤسسات المماثلة على المستوى الدولي وعلى الخصوص في إطار الأنشطة المنظمة من طرف جمعية الأمبودسمان المتوسطيين وجمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرنكفونيين.

يشار إلى أن الوفد الموريتاني قام بهذه الزيارة للإطلاع على الاصلاحات الأخيرة التي قام بها المغرب على المستويات الدستورية والمؤسساتية والادارية. وتأتي هذه الزيارة بعد زيارة أولى قام بها وفد موريتاني هام يعمل في مجال الوقاية من الرشوة ومحاربتها يوم 22 دجنبر الجاري.

رسالة مفتوحة إلى السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

رسالة استياء حول طريقة تعيين أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة فاس – مكناس و التي مورس فيها الإقصاء في حق مجموعة من الفعاليات الجمعوية الحقوقية بالجهة

السيد المحترم رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

-وبعد

نتقدم لكم السيد الرئيس برسالتنا هذه و التي ننقل لكم فيها استيائنا العميق من الطريقة التي تم بها تعيين أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة فاس-مكناس، و ذلك خلال اللقاء الذي انعقد زوال يومه الأربعاء 28 دجنبر 2011 بقصر المؤتمرات بفاس.

هذا اللقاء الذي لم يتم استدعاؤنا له علما أن جمعيتنا تعتبر من بين الجمعيات الحقوقية بمدينة فاس، تشرف على تسيير مركز للاستماع و التوجيه و الإرشاد القانوني"نجمة" و عضو باللجنة الجهوية لمناهضة العنف ضد النساء، بجهة فاس بولمان وشريك للمركز الوطني لمناهضة العنف ضد النساء التابع لوزارة التنمية الاجتماعية.

ورغم ذلك آثرنا الحضور في هذا اللقاء و كلنا أمل في الوقوف على تجربة ديمقراطية فريدة من نوعها أصبحت قدوة لبلدان عديدة، راغبة في أن تخطوا أولى خطواتها نحو تحقيق العدالة و الكرامة، و إقرار المبادئ الكونية لحقوق الإنسان، لكن و للأسف فوجئنا بسيناريو لا نعلم متى اعد و كيف اعد، عنوانه البارز إقصاء و حيف في حق فعاليات حقوقية بالمدينة تعمل عن قرب، وبشكل دائم من أجل المساهمة في القضاء على العنف ضد النساء، العملية برمتها خلقت لدينا استياء كبير و تساؤلات اكبر، عن متى؟ و كيف؟ و ما هي المعايير التي تم اعتمادها في انتقاء أعضاء اللجنة؟ و السبب وراء إقصائنا ؟ و أسئلة أخرى تصب في مجملها حول حقيقة ما وقع. هذا ناهيك عن مجموعة من الملاحظات أبرزها هيمنة هيئة بعينها على التشكلية و حصولها على خمسة مقاعد من مجموع المقاعد المخصصة للجنة و هذا فيه حيف و إقصاء كبير.

إن اعتراضنا السيد الرئيس ليس على أشخاص بعينهم بقدر ما هو رفض للطريقة التي تم بها تدبير هذا الملف، فكيف يعقل أن تنتهك قواعد و أصول الديمقراطية من قبل من هم أجدر وأولى بحمايتها، و في ظل دستور الحريات و حقوق الإنسان دستور 2011.

السيد رئيس المجلس الوطني نتمنى أن يتسع صدركم لرسالتنا هذه التي نتوجه لكم بها و كلنا ثقة في نزاهتكم وحرصكم على إحقاق الحق، و في انتظار ردكم تقبلوا منا السيد الرئيس اسمي عبارات التقدير و الاحترام.

حليمة الزومي

رئيسة الجمعية

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

النقابة الوطنية للصحافة المغربية بوجدة ضد مبادئ وقيم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك

رئيس اللجنة :
د.محمد العمرتي
من الوجوه المعروفة في الحقل العلمي القانوني والحقوقي وطنيا ودوليا.

العنوان
شارع علال بن عبد الله، إقامة رقم 5، شقة رقم 3، وجدة
الهاتف
+ 212 536 71 25 72
الفاكس
+ 212 537 36 70 07 89

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

النقابة الوطنية للصحافة المغربية بوجدة
ضد مبادئ وقيم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك

عبد الرحيم باريج:

سيشرف قريبا رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، بوجدة،على حفل تنصيب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك، التابعة للمجلس الوطني .
وستضطلع هذه اللجنة بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة، وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، وكتابة تقارير خاصة أو موسمية حول التدابير المتخذة من أجل معالجة القضايا والشكايات ذات الطابع الجهوي أو المحلي.
كما تسهر اللجنة، حسب الظهير 1.11.19 المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، على تنفيذ برامج ومشاريع المجلس في مجال تعزيز حقوق الإنسان، بتعاون مع الفاعلين المحليين.
وتساهم اللجنة، خلال مدة ولايتها البالغة أربع سنوات، أيضا، على تشجيع وتسهيل خلق مراصد جهوية لحقوق الإنسان، تعمل على تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة.
ومن المحتمل أن تتكون اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك ، التي يرأسها ذ.محمد العمرتي من ممثلين لمؤسسة الوسيط، وخمسة أعضاء من الهيئات المحلية الممثلة للمحامين والقضاة والأطباء والصحافة، فضلا عن فاعلين جمعويين محليين وجهويين يبلغ عددهم 24 عضوا.
من الوجوه المعروفة في الحقل العلمي القانوني والحقوقي وطنيا ودوليا،حاصل على الدكتوراه في القانون،وأستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة محمد الأول بوجدة،ومدير المختبر الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان،وعضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان،وعضو المجلس الوطني للجمعية المغربية للقانون الدستوري.وإحداث هذه الهيئة يشكل "قفزة نوعية ومكسبا كبيرا" في ما يتعلق بتكريس اللامركزية واللاتمركز في مجال النهوض بحقوق الإنسان،و "تمليه الرغبة في تكريس سياسة القرب وتعزيز البعد الجهوي في مجال حقوق الإنسان"،مما يحتم ضرورة قيام جميع الأطراف المعنية بحقوق الإنسان بمضاعفة الجهود.كما أن تنوع تشكيلة اللجنة الجهوية الجديدة لحقوق الإنسان سيتيح المجال لتتبع أفضل لوضعية حقوق الإنسان بالجهة بأسرها،وهو ما يفرض التزام جميع مكونات اللجنة بالعمل على إدماج البعد المتعلق بحقوق الإنسان في جميع المخططات والبرامج الجهوية، وإشعاع ثقافة حقوق الإنسان وحماية الأشخاص المحتاجين وإشراك مختلف مكونات المجتمع المدني.
وبالإضافة إلى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك ، يتوفر المجلس على لجان جهوية بكل من الرباط-القنيطرة، بفاس- مكناس ،مراكش، الدارالبيضاء-سطات، الرشيدية-ورززات، بني ملال-خريبكة، طنجة، طانطان-كلميم، أكادير، الحسيمة-الناظور، العيون-السمارة والداخلة، إضافة إلى أوسرد.

وإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يأتي في سياق مطبوع بتسارع وثيرة مسلسل الإصلاحات السياسية في بلادنا جسدته الأنظمة الأساسية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، وإصلاح القانون الأساسي لمجلس المنافسة الاقتصادية، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وتقرير اللجنة الاستشارية حول الجهوية المتقدمة وإحداث المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، وتوج بإقرار الدستور الجديد يوم فاتح يوليوز الأخير.والدستور الجديد يعد بحق ميثاق للحقوق والحريات الأساسية، ويجدد تأكيد انضمام المغرب إلى مبادئ وقيم حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا، من خلال التنصيص على سمو المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب على القانون الوطني، ونبذ جميع أشكال التميز، وحضر التعذيب وتجريم الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإقرار قرينة البراءة والحق في المحاكمة العادلة، بالإضافة إلى حرية الرأي والتعبير والصحافة والحق في الولوج إلى المعلومة وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة بتأكيد مبدأ المناصفة.
يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أحدث بموجب الظهير الشريف رقم 1.11.19الصادر في الفاتح من مارس 2011، بصلاحيات موسعة على المستوى الوطني والجهوي.
ويتكون المجلس من 44 عضوا وفق التقسيم التالي: ثمانية (8) أعضاء يتم اختيارهم من قبل جلالة الملك، أحد عشر (11) عضوا يقترحون من قبل المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، ثمانية (8) أعضاء يرشحون من قبل رئيسي مجلسي البرلمان، عضوان(2) يقترحان من قبل الهيئات المؤسسية الدينية العليا، عضو واحد (1) مقترح من قبل الوادادية الحسنية للقضاء بالإضافة إلى رئيس مؤسسة الوسيط ورؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان الـ13.
وعلاقة بالموضوع،يتساءل العديد من منخرطي الفرع الجهوي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية بوجدة،حول كيفية "ترشيح" الأسماء الثلاثة التي تم اقتراحها رفقة السيرة الذاتية لكل "مرشح" على المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي سيعين واحدا منها للعضوية باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك.حيث أن المعلوم أن المكتب النقابي بوجدة اجتمع سرا واختار دون إخبار المنخرطين خاصة ممن كانت لهم النية وأعلنوا عن الرغبة في الترشح لعضوية اللجنة الحقوقية،ورشح بعض أعضاء المكتب ثلاثة أشخاص اثنان منهم ليست لهم الصفة المطلوبة في الظهير المحدث والمنظم للمجلس الوطني لحقوق الانسان..مما يعتبر معه بطلان ترشيح مكتب فرع النقابة الوطنية للصحافة المغربية بوجدة،وهو أصلا ترشيح بطريقة لا تمت لحقوق الانسان بأية صلة وهي أيضا ضد مبادئ وقيم الظهير المؤسس لعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان،حيث تمت بطريقة فيها ما فيها من كولسة جزء من المكتب ضدا على جميع المنخرطين في الفرع.
وللتذكير،فقد حدد الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مادته 28 اختصاص اللجان الجهوية بمهام التتبع و مراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة و تلقي الشكايات الموجهة إليها المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان.
و تضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي للمؤسسة المكلفة بتنمية التواصل بين المواطن والإدارة، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحاميين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، سواء منها الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل و الأشخاص ذوي الإعاقة، و حقوق المستهلك.
ويعين أعضاء اللجان الجهوية من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناءا على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.
كما يراعى في اختيار وتعيين أعضاء اللجان الجهوية المؤهلات المنصوص عليها في المادة .33 يتكون المجلس من 13 لجنة جهوية منها:

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة-فكيك

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme